لقد نوقش مفهوم الاستثمار الاجتماعي على نطاق واسع في مجال السياسة الاجتماعية متعدد التخصصات خلال السنوات الأخيرة. يرى بعض الباحثين في مجال السياسة الاجتماعية أن «دولة الرفاهية» التقليدية القائمة على الاستهلاك غير ملائمة للظروف الاقتصادية والديموغرافية والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على الدول الغربية منذ ثمانينيات القرن الماضي، يؤكدون على الحاجة إلى نهج أكثر ديناميكية يستثمر في قدرات الأفراد على المشاركة الكاملة في الاقتصاد الإنتاجي. ساهم العديد من الباحثين في مجال السياسة الاجتماعية في ظهور نهج الاستثمار الاجتماعي. حيث جادل بأن الدولة ينبغي أن تعمل كعامل تمكين بدلاً من أن تكون مقدمة لخدمات الرعاية الاجتماعية. التي تركز على الاستهلاك وتحويلات الدخل غير المشروطة وتوفير الخدمات الاجتماعية لمتلقي الرفاه السلبيين، بدولة الاستثمار الاجتماعي. في دولة الاستثمار الاجتماعي الجديدة، ستعطي الحكومات الأولوية للتعليم وتنمية المهارات التي من شأنها إعداد الناس للمشاركة بنشاط في الاقتصاد الإنتاجي بدلاً من الاعتماد على المزايا الاجتماعية. ورعاية نهارية ميسورة التكلفة، وسياسات أخرى تركز على العاملين. تكاثرت الأدبيات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية حول الاستثمار الاجتماعي، حيث تركز على الرعاية الاجتماعية التي ينص عليها القانون وتهمل مساهمة المنظمات غير الربحية والمنظمات الدينية، يتفق موريل وآخرون (2012) مع هذا الرأي ويقارنون صراحةً نموذج الاستثمار الاجتماعي الناشئ بالنموذجين الكينزي والنيوليبرالي. ورغم أنهم غير متأكدين من أن الاستثمار الاجتماعي سيتطور فعلاً إلى نموذج كامل، فإنهم يعتقدون أن قبوله المتزايد، يقدم بعض الباحثين في مجال الاستثمار الاجتماعي تفسيراً تاريخياً مرحلياً لظهور الاستثمار الاجتماعي، حيث يزعمون أن اعتماد معاهدة لشبونة الخاصة بالاتحاد الأوروبي يبشر بظهور مرحلة جديدة من الاستثمار الاجتماعي في تاريخ السياسة الاجتماعية. الذي يطلق عليه اسم "منعطف" الاستثمار الاجتماعي، على الرغم من أن التفسير المرحلي ينظر إلى ظهور الاستثمار الاجتماعي على أنه تطور حديث، يعتقد موريل وآخرون (2012) أن الأفكار التكوينية للاستثمار الاجتماعي يمكن إرجاعها إلى ثلاثينيات القرن العشرين عندما جادل غونار ميردال لأول مرة بأن برامج الرعاية الاجتماعية تساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد. يلاحظ ميدجلي (2015) أن الاستثمار الاجتماعي له أصل أقدم. ومن خلال توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، وتعزيزًا لفكرة أن الاستثمار الاجتماعي يمثل نموذجًا مميزًا، عادةً ما يتم التركيز على الاختلافات بين السياسات التي تشجع الاستثمارات الاجتماعية وتلك التي تديم الاستهلاك. يؤكد منتقدو دولة الرفاه القائمة على الاستهلاك على الحاجة إلى سياسات وبرامج جديدة تستثمر في القدرات البشرية بدلاً من تحويل الموارد إلى متلقي الرعاية الاجتماعية السلبيين. حيث يوضحون أن الاستثمارات الاجتماعية تعزز المشاركة في سوق العمل وتُعد الناس للعمالة، في حين أن الرفاه القائم على الاستهلاك يهتم بتحويلات الدخل والخدمات الاجتماعية وإزالة الطابع السلعي. كما يميزون بين البرامج الاجتماعية الإصلاحية والتحضيرية. ففي حين تسعى الأولى إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية وحل المشكلات، كما استُخدمت ألقاب أخرى مثل الرعاية الاجتماعية الإنتاجية مقابل الرعاية الاجتماعية الوقائية، والرعاية الاجتماعية الترويجية بدلاً من الداعمة. وقد دفع هذا التمييز بعض الباحثين إلى استنتاج أن العديد من الحكومات تعمل على تحويل أولويات إنفاقها من تلبية الاحتياجات الاجتماعية إلى الاستثمار في التعليم والتدريب المهني وتفعيل فرص العمل، ونظراً لاستبدال الخدمات الاجتماعية وتحويلات الدخل بالاستثمارات الاجتماعية، 2012) أدلة قليلة على أن المخصصات في الميزانية قد تحولت من خدمات الرعاية الاجتماعية إلى الاستثمارات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فإن الأدبيات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية في مجال الاستثمار الاجتماعي تركز بشكل أساسي على أوروبا، قلة من الكتاب هم الذين درسوا ظهور سياسات وبرامج الاستثمار الاجتماعي في بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية في الجنوب العالمي حيث، احتلت أفكار الاستثمار الاجتماعي مكانة بارزة لسنوات عديدة. حيث يعتقد أن الاستثمار الاجتماعي انتشر من أوروبا إلى بلدان أمريكا اللاتينية، لا توجد أدلة على أن إدخال برنامج "بولسا فاميليا" البرازيلي قد تأثر بالفكر الأوروبي للاستثمار الاجتماعي. يزداد اهتمام الباحثين الغربيين بتبني سياسات الاستثمار الاجتماعي في العالم النامي، ومن الأمثلة على ذلك مشروع ZiF البحثي حول الرفاه الاجتماعي في بلدان الجنوب العالمي بجامعة بيليفيلد في ألمانيا. لعبت الأفكار الغربية دوراً في ظهور مفهوم الرفاه التنموي وتركيزه على الاستثمار الاجتماعي. وقد جمع بعض الباحثين المتخصصين في السياسة الاجتماعية الغربية بين مفهوم الدولة التنموية الذي ابتكره جونسون (1982) وفكر الدولة الرعائية ليجادلوا بأن التركيز الذي توليه حكومات شرق آسيا على التوظيف والتعليم قد عزز نهجاً فريداً للسياسة الاجتماعية يمكن وصفه بالرفاهية التنموية أو الإنتاجية،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي